



## شيعة اليوم ليسوا بشيعة

إن من أسوأ أنواع التضليل «خداع المصطلحات»، وهو من لبس الحق بالباطل الذي هو في الأصل من صفات اليهود، قال تعالى: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَمْ تَبِسُّونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَنَكْثُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [آل عمران: 71].

### خداع الناس باسم التشيع:

ولعل من أربع الطوائف استعمالاً للمصطلحات الخادعة هم الرافضة الإثنى عشرية، وأشهر هذه المصطلحات هو اتخاذهم لقب «الشيعة» للترويج لحلتهم وخداع الجهلة عن حقيقة ديانتهم، وهذا ديدنهم من قديم، كما أشار إلى ذلك ابن حزم والمقرizi [1]، وذلك لإيهام الناس أنهم شيعة لعلي رضي الله عنه ومن أنصاره وأتباعه، مع أن علياً هو أول المنكريين عليهم المعاقبين لهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أصل المذهب من إحداث الزنادقة المنافقين الذين عاقبهم في حياته علي أمير المؤمنين رضي الله عنه، فحرق منهم طائفة بالنار، وطلب قتل بعضهم ففروا من سيفه البتار، وتوعد بالجلد طائفة مفترية فيما عرف عنه من الأخبار» [2].

### معنى الشيعة في الصدر الأول:

لقد كان لقب الشيعة في الصدر الأول لا يستعمل إلا وفق معناه اللغوي، والذي يعني: «أتباع الرجل وأنصاره»، فالأصل في معنى التشيع هو المتابعة والمناصرة، والشيعة هم الأتباع والأنصار [3].

وكان هذا المعنى هو المعروف في الأحداث التاريخية التي جرت بين الخليفة علي ومعاوية - رضي الله عنهم - في صدر الإسلام، ويشهد لذلك ما جاء في صحيفة التحكيم من إطلاق لقب الشيعة على كل من أتباع علي وأتباع معاوية - رضي الله عنهما - حيث جاء فيها ما نصه: «هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان، وشيعتهما»، ومنها:

«وأن علياً وشيعته رضوا بعد الله بن قيس، ورضي معاوية وشيعته بعمرو ابن العاص»، ومنها: «إذا توفي أحد الحكمين فلشيعته وأنصاره أن يختاروا مكانه»، ومنها: «وإن مات أحد الأمراء قبل انقضاء الأجل المحدود في هذه القضية فلشيعته أن يختاروا مكانه رجالاً يرضون عدله»[4].

وقد استشهد شيخ الإسلام ابن تيمية بما ورد في صحيح مسلم من قول حكيم بن أفلح: «لأني نهيتها - يعني عائشة رضي الله عنها - أن تقول في هاتين الشيعتين شيئاً»[5].

وأخذ منه دلالة تاريخية على عدم اختصاص أتباع علي رضي الله عنه باسم الشيعة في ذلك الوقت، وجاء في التاريخ أن معاوية قال لبسر بن أرطأة حين وجهه إلى اليمن : «امض حتى تأتي صناعة فإن لنا بها شيعة»[6]. ثم غالب استعمال هذا اللقب - كما يقول صاحب اللسان - على من يتولى علياً وأهل بيته[7]، ولقب الشيعة لم يختص بعلي وأتباعه إلا بعد مقتل علي رضي الله عنه كما يرى بعض الباحثين[8]، أو بعد مقتل الحسين كما يرى آخرون[9].

وكان من يحمل هذا اللقب في مبدأ الأمر هم من يطلق عليهم في الصدر الأول «الشيعة الأولى»، وكانوا لا يذهبون في التشيع إلا إلى تفضيل علي على عثمان، ولذلك قيل: شيعي وعثماني[10]، فالشيعي هو من يفضل علياً على عثمان، والعثماني هو من يفضل عثمان على علي رضي الله عنه، ولم تكن هذه المسألة من المسائل التي يضل فيها المخالف[11]، وقد كان هؤلاء الشيعة على السنة لم يبتعدوا في الدين، ولم يحدثوا فرقاً بين المسلمين، ولم يبدلوا سنة سيد المرسلين، وكانوا لصحابة رسول الله محبين، ولأبي بكر وعمر مفضليين، قال ليث بن أبي سليم: «أدرك الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً»[12].

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علي كانوا يفضلون أبا بكر وعمر»[13]، وذكر صاحب «مختصر التحفة» أن الذين كانوا في وقت خلافة الأمير[14] رضي الله عنه من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، كلهم عرفوا له حقه، وأحلوه من الفضل محله، ولم ينتقصوا أحداً من إخوانه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلاً عن إكفاره وسبه»[15].

وذكر الشيخ موسى جار الله صفتهم، فقال: «هؤلاء الشيعة هم شيعة علي كانوا يعرفون بالورع والاجتهاد، واجتناب الصغائر والعداوة، وكان لهم محبة أول الأمة، دين هؤلاء الشيعة كان هو التقوى لا التقى، دين هؤلاء الشيعة كان هو الولاية لله الحق، لنبيه، لأهل بيته، ولصحابه، وللمؤمنين والمؤمنات كافة»[16].

إن التشيع الشرعي لأهل البيت هو ما قرره أئمة الإسلام، مثل قول الخليفة الراشد أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «ارقبوا محمداً صلى الله عليه وسلم في أهل بيته»[17]، ومثل قوله أيضاً رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده، لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلى أن أصل من قرابتي»[18]، ومثل ما قرره أئمة الإسلام عند تقرير اعتقاد أهل السنة بأنهم «يحبون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتولون بهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم»[19].

### اللقب مدعى التشيع في عصرنا:

أما أولئك الذين دينهم التقى والنفاق وعداوة الصحابة وبعض آل البيت والغلو في بعضهم الآخر فليسوا بشيعة، وإنما لقيوا أنفسهم بالشيعة لإخفاء هويتهم المذهبية.

وكانوا يلقبون قديماً بالسببية؛ لتباعهم لابن سباء، ثم سموا بالرواوض لرفضهم زيد بن علي[20]، ثم لحقهم اسم الصفوية، وقد تعدد ألقابهم حتى ذكر الشهريستاني أن «لهم بكل بلد لقباً»[21]، فإذا اكتشف حالهم في بلد تستروا باسم آخر، وقد

يستترون بألقاب لا صلة لها بالتشيع كما فعلوا في عصرنا حين تقمصوا رداء البعث، أو شعار القومية، وركبوا كل موجة سائدة لاستغلالها لصالح طائفتهم، وهذا ديدن غالب النحل الباطلة الماكنة[22].

ثم لقب هؤلاء أنفسهم في عصرنا بـ«الشيعة»، وهو في حقيقة الأمر ليسوا بـشيعة، بل لا يوجد اليوم على ظهر الأرض ممن ينتسب إلى الشيعة من هو من الشيعة الأولى؛ لأن الشيعة المعاصرين لا يمتنون للشيعة الأولى بصلة.

بل إن الشيعة الأولى تركوا لقب الشيعة لما غلب إطلاقه على الغلاة المخالفين لأهل البيت، كما بين ذلك صاحب «التحفة الإثني عشرية» فقال: «إن الشيعة الأولى تركوا اسم الشيعة لما صار لقباً للرافض والإسماعيلية، ولقبوا أنفسهم بـأهل السنة والجماعة»[23]، ومع ذلك فإن لقب «الشيعة» انفرد طائفة الإثني عشرية اليوم باتخاذه لقباً، كما يلقبون أيضاً بالجعفرية، والإمامية، والرافضة، وما سواهم إما زيدية وإما إسماعيلية.

وقد ذهب جملة من الباحثين إلى أن لقب الشيعة إذا أطلق اليوم لا ينصرف إلا إليهم[24].

وهؤلاء اتخذوا لأنفسهم مصادر تفصيلهم عن الأمة سموها «صحاح الإمامية»[25]، أو «سنة المعصومين»[26]، وهي من جمع الغلاة السابقين، وقد تم اعتماد هذه المصادر من العصر الصفوی إلى اليوم.

إن شيعة علي رضي الله عنه ومن كانوا على هديه كانوا يستنكرون إطلاق لقب «الشيعة» على الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - فكيف بهؤلاء؟! كما أثر ذلك عن شريك بن عبد الله حينما سأله سائل: أيهما أفضل أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر، فقال السائل: تقول هذا وأنت شيعي! فقال له: نعم من لم يقل هذا فليس شيعياً، والله لقد رقى هذه الأعواد عليٌّ فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، فكيف نرد قوله، وكيف نكتبه؟ والله ما كان كذلك[27].

#### تكفير الشيعة للرافضة:

ولذلك تجد أعلام الشيعة الأوائل يكفرون هؤلاء الروافض ولا يرอนهم على الإسلام، يقول الإمام عبد الرزاق الصنعاني الذي يعد من الشيعة[28]: «الرافضي عندي كافر»[29].

ولهذا نقول: إن إطلاق لقب الشيعة في عصرنا على الروافض، ودعوى أنهم شيعة لعلي رضي الله عنه أو لأهل البيت أو لآل محمد يؤدي إلى نتيجة خطأ تخالف إجماع الأمة كلها، وهذه النتيجة أن يكون علي رافضياً يرى ما يراه الروافض، وعلى رضي الله عنه بريء من الرافضة وممن يتسمى بالشيعة من الرافضة وممن ينتسب إلى شيعة علي من الرافضة، وبريء مما يعتقد هؤلاء فيه وفي بيته، ولذلك لا بد أن يقال: الرافضة أو الروافض كما سماهم الإمام زيد بن الحسين رضي الله عنه، أو يقال: مدعو التشيع، أو «الرافضة المنسوبون إلى شيعة علي»[30]؛ لأنهم ليسوا على منهج شيعة علي المتبعين له بل هم أدعياء ورافضة، وهم لم يتبعوا علياً في الحقيقة، وليس أمير المؤمنين علي ما يعتقدون.

ولخفاء هذه الحقيقة على كثير من الناس يتعجب بعضهم كيف يكون من روأة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيعة، ظناً منهم أن الشيعة هم الروافض، كما أن الروافض استغلوا هذا اللبس فادعوا أن منهم روأة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم[31].

#### تفریق السلف بین الشیعہ والرافضة:

أما سلف الأمة وأئمتها فهم يفرقون بين الشيعة والرافضة، وقد بين ذلك الإمام الذهبي في الميزان غایة البيان فقال: «إن البدعة على ضربين، فبدعة صغرى كفلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثیر في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع

والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم بذلة كبرى كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر -رضي الله عنهم-. والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتاج بهم ولا كرامة، وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلا، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه وتعرض لسبهم، والغالي في زمننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيوخين فهذا ضال مفتر»[32].

### غلاة الروافض:

وأضيف لكلام الذهبي حقيقة أخرى، وهي أن شيعة عصرنا المتبعين للكليني والمجلسي وأضرابهما ليسوا رافضة أيضاً بحسب مفهوم الرفض عند السلف، بل هم غلاة في الرفض؛ لأن عقائدهم هي عقائد غلاة الروافض، فشيعة عصرنا مثلاً يفضلون الأئمة على الأنبياء، و يجعلون ذلك من ضرورات مذهبهم، حتى قال كبيرهم في هذا العصر: «إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولانبي مرسل»[33].

وقد قرر أهل العلم بالمقالات أن هذا المعتقد هو نحلة غلاة الروافض، يقول الإمام عبد القاهر البغدادي: «وزعمت الغلاة من الروافض أن الأئمة أفضل من الأنبياء»[34]، ويقول القاضي عياض: «وكذلك نقطع بتكفير غلاة الروافض في قولهم: إنَّ الأئمة أفضل من الأنبياء»[35].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «والرافضة يجعل الأئمة الثاني عشر أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وغلاتهم يقولون إنهم أفضل من الأنبياء»[36].

كما أنهم يعتقدون أن الأئمة يوحى إليهم[37]، ويأتיהם أعظم من جبريل وميكائيل[38]، وقد نسب الإمام الأشعري هذه المقالة إلى الصنف الخامس عشر من أصناف الغالية من الشيعة - حسب تقسيمه - فهم الذين «يُزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع ويهبط عليهم الملائكة، وتظهر عليهم الأعلام والمعجزات ويوحى إليهم»[39].

وقد أشار أبو جعفر النحاس (المتوفى سنة 338هـ) إلى هذه المقالة ولم ينسبها لأحد فقال: «وقال آخرون: باب الناسخ والمنسوخ إلى الإمام، ينسخ ما يشاء»[40]. وعد ذلك من عظيم الكفر، ثم بين بطلانه بقوله: «لأن النسخ لم يكن إلى النبي صلى الله عليه وسلم إلا بالوحي من الله - جل وعز - إما بقرآن مثله على قول قوم، وإما بوحي من غير القرآن»[41] فلما ارتفع هذان بموت النبي صلى الله عليه وسلم ارتفع النسخ»[42].

وشيخ الإسلام ابن تيمية صنف الشيعة إلى ثلات درجات، شرعاً الغالية وهو الذين يجعلون لعلي شيئاً من الألوهية أو يصفونه بالنبوة، والدرجة الثانية وهو الرافضة، والدرجة الثالثة المفضلة من الزيدية وغيرهم الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر، ولكن يعتقدون إمامتهما وعدالتهما ويتولونهما[43].

وشيعة عصرنا (باستثناء الزيدية المعتدلين) هم بحسب هذا التقسيم من الدرجة الأولى.

وقد قرر الحافظ ابن حجر أن علامة الغلو في الرفض القول بالرجعة، فقال: «التشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غالٍ في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإن فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض، وإن اعتقاد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو»[44].

## روافض عصرنا غلاة عند أسلafهم:

وتحمة مفاجأة غريبة وهي أن شيعة عصرنا هم من غلاة الرافضة بحسب مقاييس رافضة القرن الرابع، كما قرر ذلك شيخهم ابن بابويه (المتوفى سنة 381هـ) حيث نص في كتابه «من لا يحضره الفقيه» على أن نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وسلم هو مذهب الغلاة والمفوضة، يقول: «إن الغلاة والمفوضة - لعنهم الله - ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وسلم يقولون: لو جاز أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ؛ لأن الصلاة فريضة كما أن التبليغ فريضة.. وليس سهو النبي صلى الله عليه وسلم كسهونا؛ لأن سهوه من الله عز وجل وإنما أسماء الله ليعلم أنه بشر مخلوق فلا يتّخذ ربه معبوداً دونه، وليعلم الناس بسهوه حكم السهو، وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد يقول: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب مفرد في إثبات سهو النبي والرد على منكريه»[45].

فأنت ترى أن ابن بابويه وهو رئيس الشيعة - كما يسمونه - ينكر على من نفي السهو عن المصطفى صلى الله عليه وسلم، فكيف بمن هو أقل منه كالائمة؟! ويعدّ نفي السهو علامه الغلو، ويشير إلى أن هذا القول من مذاهب الغلاة.. ويلمح إلى ما ينطوي عليه نفي السهو من تشبيه المخلوق بالخالق جل شأنه.

ولكن شيعة عصرنا يجعلون نفي السهو عن الأئمة من ضرورات دينهم[46]، بل إن الخميني في كتابه «الحكومة الإسلامية» ينفي مجرد تصور السهو في أئمته[47].

## شيعة عصرنا ونحلة المشركين:

ولم يقتصر الأمر لدى هؤلاء الغلاة على ذلك، بل إنهم أعادوا نحلة المشركين ودعوا إلى عبادة الأموات من دون الله رب العالمين، ولذا قرر أهل العلم أنهم أول من أحدث عبادة المشاهد في أمّة محمد صلى الله عليه وسلم[48]، ثم صارت كعبتهم العظمى كربلاء وفضلوها على بيت الله الحرام، بل لا يرون بيت الله حرمة، وليس له في نفوسهم مكانة، بل بلغ الأمر بهم إلى وصفه في نصوصهم بأنه «ذنب متواضع نليل مهين» لكربلاة، ويردد مرجعهم المعاصر مفتخرًا بهذه الوثنية الجاهلية هذا البيت[49]:

### ومن حديث كربلا والكعبة \*\*\*لكربلاة يان علُو الرتبة

وهو يشير إلى حديث لهم وأسطورة من أساطيرهم يقول: «إن الله أوحى إلى الكعبة: لو لا تربة كربلاة ما فضلك، ولو لا ما تضممه أرض كربلاة ما خلقتك، ولا خلقت البيت الذي به افتخرت، فقرّي واستقرّي، وكوني ذنباً متواضعاً ذليلاً مهيناً غير مستنكف ولا مستكبر لأرض كربلاة، وإلا سُختْ بكِ وهو يتُّرك في نار جهنم...»[50].

وهذه وثنية ظاهرة، وقبورية شركية، ولها قال الإمام محمد بن إبراهيم آل الشيخ: «رافضة هذه الأزمان مرتدون عبدة أوّثان»[51].

ومن هنا يتبيّن أن هذه الطائفة التي تلقب نفسها بالشيعة ليسوا من الشيعة، بل لا من الرافضة بحسب مفهوم الرفض لدى السابقين.

## الغلو عند الرافضة السابقين أصبح اليوم من ضرورات مذهب المعاصرين:

لقد صدر إقرار خطير من أكبر شيوخهم المعاصرين في علم الرجال يتضمن الاعتراف بتغيير المذهب واتجاهه نحو الغلو.

وهذا الإقرار جاء على لسان شيخهم المعاصر عبد الله الممقاني[52]، وذلك في معرض دفاعه عن المفضل بن عمرو الجعفي - أحد غلاة الراافضة - فيما رمي به من قبل بعض علماء الشيعة القدماء من الغلو، حيث قال: «إنا قد بینا غير مرة أن رمي القدماء الرجل بالغلو لا يعتمد عليه ولا يرکن إليه لوضوح كون القول بأدئي مراتب فضائلهم - يعني الأئمة - غلوًا عند القدماء، وكون ما نعده اليوم من ضروريات مذهب التشيع غلوًا عند هؤلاء، وكفاك في ذلك عذر الصدوق نفي السهو عنهم غلوًا، مع أنه اليوم من ضروريات المذهب، وكذلك إثبات قدرتهم على العلم بما يأتي - أي: علم الغيب - بتوسط جبرائيل والنبي غلوًا عندهم، وهو من ضروريات المذهب اليوم»[53].

ولعل هذه الظواهر هي التي دعت الشيخ محب الدين الخطيب - رحمة الله - إلى أن يحكم بأن مدلول الدين عند الشيعة يتطور، وأشار في هذا الباب إلى كلام الممقاني السالف الذكر، ثم قال: «هذا تقرير علمي في أكبر وأحدث كتاب لهم في الجرح والتعديل، يعترفون فيه بأن مذهبهم الآن غير مذهبهم قديمًا، مما كانوا يعدونه قديمًا من الغلو، وينبذونه وينبذون أهله بسبب ذلك صار الآن - أي: الغلو - من ضروريات المذهب، فمذهبهم اليوم غير مذهبهم قبل الصفوين، ومذهبهم قبل الصفوين غير مذهبهم قبل ابن المطهر، ومذهبهم قبل ابن المطهر غير مذهبهم قبل آل بويه، ومذهبهم قبل آل بويه غير مذهبهم قبل شيطان الطاق، ومذهبهم قبل شيطان الطاق غير مذهبهم في حياة الحسن والحسين وعلي بن الحسين»[54].

### أخطر تطور جرى في نحلة الراافضة اليوم:

ولم يدرك محب الدين الخطيب لوفاته - رحمة الله - أخطر تطور جرى في الاعتقاد الإمامي الإثنى عشرى، وهو القول بعموم ولایة الفقیہ، والذي طبقه الخمینی لأول مرة في تاريخ الشیعه الإمامیة الإثنی عشریة، فنقلت التشیع من خلاله إلى درکات من الغلو والتطرف؛ لأن عقیدة ولایة الفقیہ العامة عن المهدی، وتولی الفقیہ جمیع اعمال مهیدیم المزعوم يتضمن معتقدات خطیرة لا یعلمها کثیر من المسلمين، ألا وهي نقل اعمال مهیدیم الموهوم الخطرة إلى نائبه الولي الفقیہ ابتداء من قتل العرب، إلى القتل العام للبشریة، إلى هدم الحرمين وتغيیر الشریعة ونشر الوثنیة وغيرها من بروتوكولاتهم[55]. وهو غلو تمت معارضته من بعض شیوخ الشیعه أنفسهم، فمنهم من عارض المبدأ، کشیریة مداری[56]، محمد جواد مغنیة[57] وغيرهما، ومنهم من نقد أصل المبدأ، كما صنع أحمد الكاتب في كتابه «تطور الفكر السياسي الشیعی من الشوری إلى ولایة الفقیہ»، ومنهم من رفض المذهب من أساسه ونقض موارده، كما فعل الإمام الفذ أبو الفضل البرقعي في كتابه «كسر الصنم».

وكما فعل رئيس المحاكم الإيرانية، والأستاذ في جامعة طهران في وقته أحمد الكسروي حينما أثبت في كتابه «التشیع والشیعه» أن هذه النحلة «أکذوبة کبری» وخرافة من أساطیر الماضین، نسج خیوطها بعض المنتفعین، وصدقها بعض المخدوعین، واستمر في نشرها وتبنيها ملالي الروافض المعممین الذين وجدوا فيها تحقیقاً لشهواتهم، ومصدراً لثرائهم، ووسیلة لرئاستهم ووجاهتهم، واستخداماً لجهله الشیعه في تحصیل أغراضهم وتنفيذ مخططاتهم.

ولهذا فإنه ينبغي أن يعلم بأن من يطلق عليهم «الشیعه» اليوم ليسوا شیعه، بل هم وثنيون في توحید العبادة، ومشرکون في توحید الربوبیة، ومجسمة ثم جھمية معطلة في باب الأسماء والصفات، ومرجئة غلاة في باب الإیمان، وخوارج وعیدية في باب الأسماء والأحكام، وسبیة رافضة غلاة في باب الإمامة والصحابة، وهم أيضاً إرهابيون عدوانيون في علاقاتهم مع مخالفیهم، وخرافيون في معتقداتهم، وهم خوارج لا يرون لولي أمر بیعة مهما كان صلاحه وعدله إلا أن يكون «الولي الفقیہ»، وتکفیريون يکفرون المسلمين أحياء وأمواتاً، ومزدکية إباحیة في العلاقات الاجتماعية باسم المتعة، ولصوص أموال في الاستیلاء على أموال أتباعهم باسم الخمس.

فمذهبهم مستقر لكل شذوذات الفرق، وانحرافات الأديان، وضلالات الملل والنحل.

والضابط الدقيق لمعرفتهم اليوم، والتفريق بينهم وبين غيرهم من فرق الشيعة هو أن كل من يعتمد في تلقي دينه على ما يسمونه بـ«المصادر الأربع المقدمة»[58] وـ«المصادر الأربع المتأخرة»[59]، أو «صحاح الإمامية الثمانية»، أو ما يسميه الدستور الإيراني في مادته الثانية بـ«سنة المعصومين»[60]، ويؤمن بجميع ما جاء فيها فهو ليس من الشيعة، بل لا من الرافضة، بل هم الامتداد التاريخي والعقدي للسبئية، فالسبئية هي الاسم الأقدم، والإثنا عشرية هي الاسم الأحدث لحقيقة واحدة، ولا يوجد في عصرنا شيعة؛ لأن ما في هذه المصادر هي عقيدة غلاة الروافض المشركين والمجوس الصفويين، وعلى وشيعته منهم براء، ولا يوجد اليوم على وجه الأرض سوى غلاة الروافض، باستثناء زيدية اليمن المعتمدين غير الحوثية أتباع الجارودية ممن سلك مسلك هؤلاء الصفوبيين.

### الرافضة ليسوا من الإسلام في شيء:

بل إنهم ليسوا من الإسلام في شيء قال الإمام مالك: «الذي يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ليس لهم اسم - أو قال - نصيب في الإسلام»[61].

وقال ابن كثير - عند قوله سبحانه - : {مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشْدَأُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَعًا سُجَّدًا بَيْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرَضُوْا نَا سِيمَاهُمْ فِي قُجُوهِهِمْ مِنْ أَثْرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثْلُهُمْ فِي التُّورَةِ وَمَثْلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطَأَهُ فَازَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزَّرَاعَ لِيغَيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ..} [الفتح:92] قال: «ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك - رحمة الله عليه - وفي رواية عنه بتکفير الروافض الذي يبغضون الصحابة رضي الله عنه، قال: لأنهم يغيبونهم ومن غاظ الصحابة رضي الله عنه فهو كافر لهذه الآية، ووافقه طائفة من العلماء على ذلك»[62].

وقال الإمام أحمد: «من شتم أخاف عليه الكفر مثل الروافض، ثم قال: من شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا نأمن أن يكون قد مرق عن الدين»[63].

وروى الخالل عن أبي بكر المرزوقي قال: سألت أبي عبد الله عمن يشتم أبا بكر وعمر وعائشة؟ قال: «ما أراه على الإسلام»[64].

قال الإمام البخاري: «ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصاري، ولا يسلم عليهم ولا يعادون ولا يناكحون ولا يشهدون ولا تؤكل نبائحهم»[65].

وقال الإمام أبو حامد الغزالى: «فلو صرخ بكفر أبي بكر وعمر - رضي الله عنهم - فقد خالف الإجماع وخرقه، ورد ما جاء في حقهم من الوعد بالجنة والثناء عليهم والحكم بصحة دينهم وثبات يقينهم وتقديمهم على سائر الخلق في أخبار كثيرة..» ثم قال: «فقائل ذلك إن بلغته الأخبار واعتقد مع ذلك كفرهم فهو كافر.. بتکنيبه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن كذبه بكلمة من أقوابه فهو كافر بالإجماع»[66].

ولما قال الإمام النووي: «إن المذهب الصحيح المختار الذي قاله الأكثرون والمحققون أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع»[67].

استدرك عليه الشيخ ملا علي القاري قائلاً: «قلت: وهذا في غير حق الرافضة الخارجة في زماننا فإنهم يعتقدون كفر أكثر الصحابة فضلاً عن سائر أهل السنة والجماعة، فهم كفرة بالإجماع بلا نزاع»[68].

فهو يشير بقوله: «الخارجة في زماننا» إلى أن الرافضة يتطرّف مذهبها ويتغيّر، وأن متأخري الرافضة ليسوا كسابقيهم، وأن رافضة زمانه غير الرافضة الذين تحدث عنهم النووي وغيره من أهل العلم.

وقال القاضي أبو يعلى: «وأما الرافضة فالحكم فيهم.. إنْ كفر الصحابة، أو فسقهم بمعنى يستوجب به النار فهو كافر»[69].

### ويذكر الرازي أنَّ أصحابه من الأشاعرة يكفرون الروافض من ثلاثة وجوه:

أولها: أنهم كفروا سادات المسلمين، وكل من كفر مسلماً فهو كافر؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما»[70] فإذاً يجب تكفيرهم.

وثانيها: أنهم كفروا قوماً نصّ الرسول صلى الله عليه وسلم بالثناء عليهم وتعظيم شأنهم، فيكون تكفيرهم تكذيباً للرسول صلى الله عليه وسلم.

وثالثها: إجماع الأمة على تكفير من كفر سادات الصحابة[71].

قال ابن تيمية: «من زعم أن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو إنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضاً في كفره؛ لأنَّه مكذب لما نصَّه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم والثناء عليهم. بل من يشك في كفر مثل هذا فإنَّ كفره متعين، فإنَّ مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأنَّ هذه الآية التي هي: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} [آل عمران 110] وخيرها هو القرن الأول، كان عامتهم كفاراً، أو فساقاً، ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم»، وقال أيضاً: «من زعم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت، أو زعم أن له تأويلاً باطنة تسقط الأعمال المشروعة، فلا خلاف في كفرهم»[72].

وقال الإمام الشوكاني: «إنَّ أصل دعوة الروافض كياد الدين، ومخالفة شريعة المسلمين. والعجب كل العجب من علماء الإسلام، وسلطان الدين، كيف تركوهم على هذا المنكر البالغ في القبح إلى غايتها ونهايته، فإنَّ هؤلاء المخذولين لما أرادوا رد هذه الشريعة المطهرة ومخالفتها طعنوا في أعراض الحاملين لها، الذين لا طريق لنا إليها إلا من طريقهم، واستزلوا أهل العقول الضعيفة بهذه الذريعة الملعونة، والوسيلة الشيطانية، فهم يظهرون السب واللعن لخير الخلقة، ويضمرون العناد للشريعة، ورفع أحكامها عن العباد.

وليس في الكبائر أشنع من هذه الوسيلة إلا ما توسلوا بها إليه، فإنه أقبح منها، لأنَّه عناد لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وسلم ولشريعته.

### فكان حاصل ما هم فيه من ذلك أربع كبائر كل واحدة منها كفر بواح:

الأولى: العناد لله عز وجل.

والثانية: العناد لرسوله صلى الله عليه وسلم.

والثالثة: العناد لشريعتهم المطهرة ومحاولة إبطالها.

والرابعة: تكبير الصحابة رضي الله عنه، الموصوفين في كتاب الله سبحانه بأنهم أشداء على الكفار، وأن الله تعالى يغيظ بهم الكفار، وأنَّه قد رضي عنهم، مع أنه قد ثبت في هذه الشريعة المطهرة أنَّ من كفر مسلماً كفر كما في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بهما أحدهما، فإنَّ كان كما

وبهذا يتبيّن أن كل رافضي خبيث يصير كافراً بتكفيره لصحابي واحد، فكيف بمن كفر كل الصحابة، واستثنى أفراداً يسيرة تغطية لما هو فيه من الضلال على الطّاغم الذين لا يعلقون الحجّ؟!»[74].

قلت: هذا حكم أئمة الإسلام على هؤلاء الروافض، ومما ينبغي أن يعلم أن من ظاهر منهم بالإسلام وإنكار ما في مصادرهم من كفر وضلال وهو مؤمن بها في الباطن فإن حكمه حكم المنافقين، يعامل على الظاهر والله يتولى السرائر.

ومن جاهر بهذا الكفر معتقداً ومؤمناً به فهو كافر.

لكن يجب مراعاة منهج أهل السنة في التكبير، وهو «أن هذه الأقوال التي يقولونها والتي يعلم أنها مخالفة لما جاء الرسول صلى الله عليه وسلم هي كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بال المسلمين هي أيضاً كفر.. لكن تكبير الواحد المعين من أهل القبلة والحكم بخلقه في النار موقوف على ثبوت شروط التكبير، وانتفاء موانعه؛ فإننا نطلق القول بنصوص الوعيد والوعيد والتکفير والتفسيق ولا يحکم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له، ولهذا لا يکفر العلماء من استحل شيئاً من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأتها ببادية بعيدة، فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة، ومن هؤلاء من لا يكون بلغته النصوص المخالفة لما يراه، ولا يعلم أن الرسول بعث بذلك، فيطلق أن هذا القول کفر، ويکفر من قامت عليه الحجة التي يکفر تارکها دون غيره»[75].

[1] «الفصل» (2/273)، وانظر: «الخطط» (2/362).

[2] «منهج السنة النبوية» (11). (1/11).

[3] انظر: «جمهرة اللغة» (3/63)، «تهذيب اللغة» (3/61)، «الصحاح» (3/1240).

[4] «الأخبار الطوال» للدينوري (ص: 194-196)، وانظر: «تاریخ الطبری» (ص: 53-54)، «مجموعۃ الوثائق السياسية» محمد حمید اللہ (ص: 281-282).

[5] هذا جزء من حديث طويل في صحيح مسلم في باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض: 168/2-170، وانظر: منهج السنة: 2/67 (تحقيق د. محمد رشاد سالم).

[6] «تاریخ الیعقوبی» (2/197).

[7] «لسان العرب» مادة: شبع.

[8] «المیراث عند الجعفریة» محمد أبو زهرة (ص: 22).

[9] «نشأة الفكر الفلسفی» علي سامي النشار (35/2).

[10] انظر: «الحور العین» لنشوان الحميري (ص: 179)، «المنية والأمل» لابن المرتضى (ص: 81).

[11] انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (3/153)، «فتح الباري» (7/34).

[12] «المنتقى» (ص: 360 - 361).

[13] «منهج السنة» (2/60) تحقيق: رشاد سالم.

[14] لقب الأمير لا يختص بعلي رضي الله عنه، بل كل من يتولى على المسلمين من ولاة الأمر يستحق هذا اللقب، أما قصره على علي رضي الله عنه فهو لوحة راقصية ترجع إلى إنكارهم لإمامية عمر رضي الله عنه؛ لأنه أول من تسمى بأمير المؤمنين، ولذلك جاء في مصادرهم: عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه سأله رجل عن القائم يسلم عليه بإمرة المؤمنين؟ قال: «لا، ذاك اسم سمي الله به أمير المؤمنين - عليه السلام -، لم يسم به أحد قبله، ولا يتسمى به بعد إلّا كافر» (الكافي 411/1-412، وسائل الشيعة 470/10، بحار الأنوار 24/211)، وقالوا أيضًا: «دخل رجل على أبي عبد الله - عليه السلام - فقال: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقام على قدميه فقال: ما! هذا اسم لا يصلح إلّا لأمير المؤمنين، سماه الله به، ولم يسم به أحد غيره فرضي به إلّا كان منكوحًا، وإن لم يكن ابتي به؛ ابتي به» (وسائل الشيعة 469/10-470، بحار الأنوار 37/338).

[15] «مختصر الحفة الإنثى عشرية» (ص:3).

[16] «الوشيعة» (ص:230).

[17] أخرجه البخاري ح (3713).

[18] أخرجه مسلم ح (1759).

[19] «العقيدة الواسطية» (ص:118).

[20] يقول أبو الحسن الأشعري: «إنما سموا رافضةً لرفضهم إمامية أبي بكر وعمر» (مقالات الإسلاميين: 1/89، وانظر أيضًا في سبب التسمية بالرافضة: الشهري/ الملل والنحل: 155/1، الرازى/ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص:77، والإسفارابيني/ التبصير في الدين ص:34، الجيلاني/ الغنية: 76/1، ابن المرتضى/ المنية والأمل ص:21).

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية قول الأشعري هذا وعقب عليه بقوله: «قلت: الصحيح أنهم سموا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك» (منهج السنة: 130/2). وهذا الرأي لابن تيمية يعود لرأي الأشعري؛ لأنهم ما رفضوا زيدًا إلّا لما أظهر مقالته في الشيفين ومنذهبة في خلافتهم.

ثم أرادوا تطبيب نفوس أتباعهم بتحسين هذا الاسم لهم، فعقد شيخهم المجلسي في «بحار الأنوار» باباً بعنوان «باب فضل الرافضة وفضل التسمية بها»، وذكر فيه أربعة أحاديث من أحاديثهم التي ينسبونها كذباً لبعض آل البيت، وكلها تمحض اسم الرافضة وتنتهي على من تسمى به، وتحضر على التسمى به، بل وصل بهم المبالغة والغلو إلى القول بأن الله هو الذي سماهم بهذا الاسم. (انظر: بحار الأنوار 96/68-97).

[21] انظر: «الملل والنحل» (1/174).

[22] كما فعل القاديانيون حين وقف الناس على حقيقة معتقدهم، وأجمعوا على كفرهم تسموا بـ«الأحمدية»؛ لإيهام الناس أنهم يتبعون رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي اسمه أحمد، وهم يريدون أحدهم ميرزا غلام القادياني الدجال.

[23] «التحفة الإنثى عشرية» (ص:25-26) (مخطوط).

[24] انظر: «دائرة المعارف الإسلامية» (68/14)، «مستدرک الوسائل» (311/3)، «روح الإسلام» لأمير علي (92/2)، «أصل الشيعة وأصولها» (92/ص)، «الشيعة في التاريخ» للعاملي (43/ص)، «الغلو والفرق الغالية» (82/ص)، «أصول الدين وفروعه عند الشيعة» لأحمد زكي تفاحة (21/ص)، «الشيعة والتشيع» لحسن إلهي ظهير (9/ص)، «مجلة كلية الدراسات الإسلامية» (العدد الأول، 1387هـ ص:35).

[25] «منهج علی للتقریب» (مقال للرافضي محمد الحائری ضمن كتاب الوحدة الإسلامية: ص:233).

[26] «الدستور الإسلامي لجمهورية إيران» (ص:20).

[27] «منهج السنة» (8-17) تحقيق د. محمد رشاد سالم، وانظر: عبد الجبار الهمداني/ ثبوت دلائل النبوة: 63/1. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد روی عن علي من نحو ثمانين وجهاً أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر، ورواه البخاري وغيره». انظر: منهج السنة: 4/137، وقد جاء ذلك في كتب الشيعة أيضاً. (انظر: تلخيص الشافي: 242/2 عن إحسان إلهي ظهير: الشيعة أهل البيت ص:52).

[28] هو الحافظ الكبير عالم اليمن أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصناعي، الثقة، الشيعي، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين (انظر: سير أعلام النبلاء 9/563).

- [29] «سير أعلام النبلاء» (14/178).
- [30] [منهاج السنة] (3/389)، تحقيق د. محمد رشاد سالم.
- [31] انظر: «المراجعات» لعبد الحسين الموسوي (ص:49-52).
- [32] [ميزان الاعتدال] (1/5-6)، وانظر: «لسان الميزان» لابن حجر (10/1-10).
- [33] «الحكومة الإسلامية» (ص:52).
- [34] [أصول الدين] (ص:298).
- [35] [الشفا] (2/290).
- [36] [منهاج السنة] (1/177) الطبعة الأميرية.
- [37] انظر: «بحار الأنوار» (17/155، 54/237)، «أصل الشيعة» (ص:101).
- [38] [بحار الأنوار] (26/358)، «بصائر الدرجات» (ص:63).
- [39] «مقالات الإسلاميين» (1/88).
- [40] «الناسخ والمنسوخ» (ص:8).
- [41] يعني سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم قال تعالى : {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْدَيْ بُوْحَى} [النجم، آية:3-4].
- [42] «الناسخ والمنسوخ» (ص:9-8).
- [43] [التسعينية] (ص:40) ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام، المجلد (5) ط. كردستان 1329هـ.
- [44] هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص459.
- [45] «من لا يحضره الفقيه» (1/234).
- [46] انظر: «تنقیح المقال» (3/240).
- [47] «الحكومة الإسلامية» (ص:91).
- [48] انظر: «الرد على الأختاني» (ص:47).
- [49] هو محمد حسين آل كاشف الغطاء في كتابه: «الأرض والتربة الحسينية» (ص:55-56).
- [50] [وسائل الشيعة] (14/515)، «بحار الأنوار» (107/98).
- [51] «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ» (8/189).
- [52] عبد الله بن محمد حسن الممقاني، من كبار شيوخ الشيعة، ولد بالنجف سنة (1290هـ) وتوفي بها سنة (1351هـ) ومن كتبه: تنقیح المقال في علم الرجال في ثلاثة مجلدات (معجم المؤلفين 6/1116).
- [53] «تنقیح المقال» (3/240).
- [54] «هامش المنتقى» (ص:193).
- [55] انظر: «ولایة الفقیه الخطير الأکبر المجهول» للباحث، منشور بمجلة البيان العدد (333).
- [56] انظر: «الخميني بين الدين والدولة» (ص:144) وما بعدها.

[57] انظر: «الخميني والدولة الإسلامية» (ص59).

[58] أول هذه المصادر وأصحها عندهم «الكافي» لمحمد بن يعقوب الكليني، ثم كتاب: «من لا يحضره الفقيه» لشيخهم المشهور عندهم بالصدوق محمد بن بابويه القمي، ثم «تهذيب الأحكام» و«الاستبصار» لشيخهم المعروف بـ«شيخ الطائفة» أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي.

[59] وهي: كتاب «الوافي» لشيخهم محمد بن مرتضى المعروف بـملا محسن الفيض الكاشاني، و«بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار» لشيخهم محمد باقر المجلسى، و«وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» تأليف شيخهم محمد بن الحسن الحر العاملى، و«مستدرک الوسائل» لحسين التورى الطبرسى.

[60] انظر: «الدستور الإيرانى» (ص: 15-16).

[61] «السنة» للخلال (2/557)، قال محققه: «إسناده صحيح».

[62] «تفسير ابن كثير» (4/219).

[63] «السنة» للخلال (2/558).

[64] «السنة» (2/557)، قال محقق الرسالة: «إسناده صحيح»، وانظر: «شرح السنة» لابن بطة ص161، «الصارم المسلول» ص571.

[65] «خلق أفعال العباد» (ص125).

[66] «فضائح الباطنية» (ص149).

[67] «شرح النووي على صحيح مسلم» (2/50).

[68] «مرفأة المفاتيح» (9/137).

[69] «المعتمد» (ص:267).

[70] أخرجه البخاري (6104)، ومسلم (111).

[71] «نهاية العقول» الورقة 212 (مخطوط).

[72] «الصارم المسلول» (ص:586-587).

[73] سبق تخریجـ.

[74] «نشر الجوهر على حديث أبي ذر» الورقة: 15-16 (مخطوط).

[75] «مجموع الفتاوى» (500-28/500)، وانظر لتفصيل هذه المسألة: «مجموع الفتاوى» (12/466) وما بعدها، (23/345) وما بعدها.